الأمم المتحدة

S/2005/103

مجلس الأمن

Distr.: General
23 February 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم إليكم، بناء على تعليمات من حكومتي، نسخة من رسالة موقعة من السيد ماري بن أمودي الكتيري، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية طالبا فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوزيه لويس **غوتيريس**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

240205 240205 05-24762 (A)
0524762

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

لقد أفادت تيمور – ليشتي كثيرا من دعم الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. لقد قطعنا معا شوطا طويلا منذ المشاورات الشعبية التي نظمت في عام ١٩٩٩. وقد رست تيمور – ليشتي الآن بأمان على طريق الديمقراطية والسلام والتنمية. ونود اغتنام هذه المناسبة لنعرب عن بالغ تقديرنا للمساعدة التي تلقيناها من الأمم المتحدة ولما قام به حفظة السلام المتفانون، من المدنيين والشرطة والعسكريين، من عمل ممتاز ومخلص في تيمور الشرقية.

إن إتمام ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ يمثل خطوة تاريخية في طريقنا نحو الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي، بيد أننا نستشعر بقوة أننا بحاجة إلى مساعدة إضافية لعام آخر في المجالات التالية.

أولا، التواجد المستمر لنحو ٤١ ضابط اتصال عسكري متمركزين على طول الحدود البرية التي لم تُرسم بعد مع إندونيسيا، من أجل تيسير الاتصال بين الهيئات الأمنية لتيمور – ليشتي وإندونيسيا، والإسهام في بناء قدرات قوة الشرطة التيمورية، ولا سيما وحدتها لدوريات الحدود التي ستتولى في نهاية المطاف مهمة إدارة الحدود بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي. إن وجود ضباط اتصال عسكريين تابعين للأمم المتحدة ضروري لتعزيز قدرات وحدة دوريات الحدود تمهيدا لتوليها المهام المطلوبة، في نهاية المطاف. وفي ضوء التحديات الأمنية التي تواجه عالمنا المتعولم، فإننا نرى أن الأمر قد يستلزم أيضا توفير مفرزة صغيرة من الضباط العسكريين لضمان أمن ضباط الاتصال العسكريين، إذ لا يتوقع من تيمور – ليشتي أن تتمكن في المرحلة الراهنة لنموّنا، من ضمان أمن الأفراد المدنيين أو العسكريين الدوليين.

ثانيا، توفير حوالي ٥٨ مدربا، ولا سيما في مجالي العدالة والمالية لضمان وصول مؤسساتنا الوليدة النامية إلى عتبة الاكتفاء الذاتي والاستدامة وهي عتبة الوصول إليها بالغ الأهمية، وضمان أن السلام الذي تحقق وحوفظ عليه بجهد ودأب بمساعدة عمليات الأمم المتحدة المتعاقبة، لا يتعرض للخطر إذا ما أحس المجتمع التيموري بنقص في الشفافية أو بغياب سيادة القانون. فهناك حاجة ماسة إلى التقوية الفنية للبرلمان الوطني، وديوان رئيس الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء.

ثالثا، توفير حوالي ٦٢ مدرب شرطة للقيام أساسا بتكملة برامج تدريب الشرطة الثنائية النصفية المستمرة. إن توفير مدربي الشرطة أولئك من شأنه أن يسهم كثيرا في قيام الشرطة الوطنية في نهاية المطاف، باعتبارها قوة شرطة متجاوبة وكفوءة وفعالة وخاضعة للمساءلة، ومحكومة وملتزمة بأرفع معايير العمل الشرطي في بلد ديمقراطي، ومكرسة نفسها لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لجميع المواطنين والمقيمين في تيمور – ليشتي.

وأخيرا، فإننا نعتقد أنه يفضَّل أن يكون هناك هيكل منسق ومتماسك لتوفير هذه المساعدة، يمكن أن يتوافر لديه مستشارون لحقوق الإنسان وغير ذلك، إذ إن من شأن هذا الهيكل تمكين المؤسسات التيمورية ذات السيادة من أن يكون لها جهة اتصال واحدة في أوقات الحاجة. ومن شأن قيادة هذا الهيكل أيضا تمكيننا من الاستفادة من أفضل أنواع المشورة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها إلينا.

إننا نثق كامل الثقة في أن توصياتكم إلى مجلس الأمن ذات أهمية بالغة فيما يتعلق باستحداث الآليات الملائمة التي يمكن بها تلبية الاحتياجات التي أجملناها. وإننا لنتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا معكم ومع ممثلكم الخاص سوكيهيرو هاسيغادا، في هذا الاتجاه.

كما نبعث برسائل مماثلة إلى زعماء البلدان الأعضاء في مجلس الأمن، وإننا نرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماري بن أمودي **الكتيري**
رئيس الوزراء
حكومة جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية